

## دور وظيفتي التدقيق الداخلي والتفتيش في تفعيل نظام الرقابة الداخلي وفق إطار كوسو COSO

### The role of internal audit and inspection functions in activating the internal control system in accordance with the coso framework

أحمد نقاز<sup>1</sup>، عبد القادر قرزو<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة عمار تليجي بالأغواط، ah.negaz@lagh-univ.dz

<sup>2</sup> جامعة زيان عاشور بالجلفة، guerzou.guerzou99@gmail.com

تاريخ النشر: 2022-06-05

تاريخ القبول: 2022-04-23

تاريخ الاستلام: 2022-02-15

#### ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إظهار الدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية وفقا لإطار كوسو COSO من خلال عمل كل من المدقق الداخلي والمفتش العام في التسيير الفعال في شركات التأمين. خلصت هذه الدراسة إلى أن شركات التأمين بصفة عامة تعتمد بدرجة كبيرة على وظيفتي التدقيق الداخلي، من خلال التركيز على جانبين في المهام و، وهما الجانب الإداري المالي، والجانب التقني في نشاط الشركة وهو التأمين، ووظيفة التفتيش العام من خلال برمجة زيارات مفاجئة أينم كان هناك حالات للتحريفات أو حالات للتسيير غير الجيد في المهام والوظائف، الأمر الذي ساعد من تأهيل وتفعيل نظام الرقابة لهذا النوع من الشركات، بما يضمن الأداء الفعال وبالتالي بلوغ الأهداف.

**الكلمات المفتاحية:** التدقيق الداخلي؛ التفتيش العام؛ الرقابة الداخلية.

#### Abstract:

Thus research aims to demonoonstrate the role that internal control plays in accordance with the coso framework through the work of both the internal auditor and the inspection general in the effective management of insurance.

This study concluded that insurance companies generally rely heavily on internal audit functions, by focusing on two aspects of the tasks, namely the financial management aspect, and the technical aspect of the company's activity, namely insurance, and the function of general inspection through the programming of surprise visits wherever there were cases of distortions or cases of poor management of tasks and functions, which helped to qualify and activate the control system for this type of company, ensuring effective performance and thus achieving the objectives.

**Keywords:** Internal audit, Inspection general, Internal control.

## 1. مقدمة:

ان الفضائح المالية لكبرى الشركات كفضيحة شركة إنرون (Enron)، و وورلدكوم (Worldcom)، وشركة ماكسويل (Maxwell)، وبنك دايبوا (Daiwa)، حيث نتج عنها حالات إفلاس وانهيار مما أدى إلى فقدان ثقة غالبية المجتمع بمعظم الشركات المساهمة العامة، ولفت ذلك أنظار المستثمرين والمشرعين والباحثين وغيرهم .

هذاما شجع الهيئات الرقابية إلى إجراء العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت أسباب انهيار هذه الشركات، وخلصت إلى أن السبب الرئيس يعود إلى غياب الآليات والإجراءات في الإدارة والتنظيم والرقابة والإشراف الفعال على الشركات بما يضمن تحقيق الأهداف الموضوعية، والالتزام بالأنظمة الداخلية والقوانين المنظمة لشؤون أعمال الشركات، ويعد مجلس الإدارة المسؤول عن توفير الآليات المناسبة لتحقيق هذه الأمور و من هنا جاء التساؤل التالي ما هو دور وظيفتي التدقيق الداخلي والتفتيش في تفعيل نظام الرقابة الداخلي وفق اطار كوسو COSO و الذي يتفرع إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما درجة تأثير الوظيفتين على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وفق اطار COSO
- ما درجة تأثير الاستقلالية على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية و فق اطار COSO
- ما درجة تأثير الخبرة و الكفاءة على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وفق اطار COSO
- ما درجة التزام كل من المدقق الداخلي و المفتش برفع تقرير موضوعي و واضح على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وفق اطار COSO
- ما درجة تأثير متابعة التقارير على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وفق اطار COSO
- هل توجد فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مخرجات وظيفتي التدقيق الداخلي والتفتيش وذلك عند العناصر التالية الاستقلالية، الخبرة و الكفاءة، رفع التقارير و متابعة التقارير .

### فرضيات البحث:

- (H0) لا يوجد تأثير هام للوظيفتين على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية عند مستوى معنوية  $\alpha=0,05$  ؛
- (H0) لا يوجد تأثير هام للاستقلالية على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية عند مستوى معنوية  $\alpha=0,05$  ؛
- (H0) لا يوجد تأثير هام للخبرة و الكفاءة على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية عند مستوى معنوية  $\alpha=0,05$  ؛
- (H0) لا يوجد تأثير هام بالالتزام كل من المدقق الداخلي و المفتش برفع التقارير الموضوعية على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية عند مستوى معنوية  $\alpha=0,05$  ؛

(H0) لا يوجد تأثير هام لمتابعة التقارير على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية عند مستوى معنوية  $\alpha=0,05$  ؛

(H0) لا توجد فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مخرجات وظيفتي التدقيق الداخلي و التفتيش عند مستوى معنوية  $\alpha=0,05$  وذلك عند العناصر التالية الاستقلالية ، الخبرة و الكفاءة ، رفع التقارير و متابعة التقارير .

### مبررات اختيار الموضوع:

محاولة تقديم بحث أكاديمي يتناسب مع التخصص؛  
ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الجزائر خاصة ما يتعلق الفصل في المهام بين التدقيق الداخلي و التفتيش كوظيفة؛

معرفة أهمية التدقيق والتفتيش كوظيفتين في المؤسسات المالية.

### أهمية الدراسة:

إبراز أهمية وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية؛

إبراز أهمية وظيفة التفتيش في تفعيل نظام الرقابة الداخلية؛

إبراز أهمية الوظيفتين معا في تفعيل نظام الرقابة الداخلية؛

تقديم اطار معرفي في الفصل في اهم المصطلحات .

### أهداف الدراسة:

محاولة إبراز دور الوظيفتين في مؤسسة CAAT باعتبارهما أداة فعالة في تقييم نظام الرقابة الداخلية؛  
محاولة إبراز دور كل وظيفة على حدى و من هي الوظيفة التي تحوي الأخرى.

### مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة جميع وحدات التدقيق الداخلي و التفتيش في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT باستخدام أسلوب الحصر الشامل حيث أخضع جميع أفراد المجتمع للدراسة حيث تم توزيع الاستبيان على المسؤولين عن وحدات التدقيق و التفتيش في هذه الشركة.

### منهجية الدراسة و التحليل:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك استنادا إلى الطبيعة الاجتماعية الاقتصادية لموضوع البحث، حيث تم إجراء دراسة مكتبية استعرض فيها الباحث أهم ما يمكن الحصول عليه من دراسات سابقة حول موضوع التدقيق و التفتيش والاستعانة بالكتب والمجلات العلمية وشبكة الأنترنت والمعلومات الرئيسية من الشركة الجزائرية للتأمينات محل الدراسة، كما قام بجمع المعلومات المطلوبة عن واقع التدقيق و التفتيش من خلال استبيان تم إعداده لهذا الغرض وتم توزيعها على جميع وحدات المدققين و المفتشين في الشركة .

وتم الاعتماد في تحليل البيانات على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، كما تم استخدام الاختبارات الإحصائية اللازمة وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج SPSS الإحصائي حيث تم

استخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي المتمثل في حساب النسب المئوية و المتمثل في حساب معامل كرونباخ ألفا (cronbach-alpha)، بهدف التحقق من الترابط الداخلي لمجالات الدراسة وللاستبيان ككل و تقنية الانحدار الخطي المتعدد **La Régression linéaire Multiple**؛ و تحليل التباين.

## 2. المدخل النظري لآليات التحكم والرقابة:

### 1.2 عرض إطار الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO:

#### 1-1-2 تعريف الرقابة الداخلية وفقا لـ COSO:

تعرف لجنة المنظمات الراعية الرقابة الداخلية تعريفا على نطاق واسع كما يلي :عملية ينفذها مجلس الإدارة و المسيرين و العمال بغية توفير ضمانات معقولة حول تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق و تحسين العمليات
- موثوقية المعلومات المالية
- الامتثال للقوانين و اللوائح المعمول بها ,

ينطوي التعريف السابق على مجموعة من المفاهيم الأساسية للرقابة الداخلية:

#### 2-1-2 التدقيق الداخلي

##### 1-2-1-2 تعريف التدقيق الداخلي

التدقيق هو طريقة أو عملية منهجية منظمة لجمع و تقييم أدلة إثبات، يقوم بها شخص مهني مستقل مؤهل علمياً وعملياً، سواء كان من داخل أو خارج المؤسسة، بفحص السجلات والمستندات المحاسبية و الكشوفات المالية للتأكد من صحة وسلامة العمليات المنجزة للأحداث الاقتصادية، وإعطاء رأي فني محايد حول صلاحية الكشوفات المالية الختامية و بلورة لنتائج الفحص و التحقيق في شكل تقرير، و تبليغ النتائج للأطراف المعنية خلال فترة زمنية معينة

#### 2-2-1-2 أهمية التدقيق:

تتبع أهمية التدقيق من كونه وسيلة لا غاية تهدف إلى خدمة عدة فئات سواء كانت داخل أو خارج المؤسسة و تربطهم علاقة بها، حيث تعتمد هذه الفئات على التقرير النهائي لعملية التدقيق في اتخاذ القرارات و رسم السياسات ووضع الخطط المستقبلية لها، و من هذه الفئات ما يلي :

أ. إدارة المؤسسة التي تعتمد اعتمادا كلياً على البيانات المحاسبية المدققة (من قبل جهة محايدة) في

عملية التخطيط و مراقبة الأداء و تقييمه؛

ب. المستثمرون الذين يعتمدون على القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرارات التي تستخدم لتوجيه

مدخراتهم و استثماراتهم بحيث تحقق لهم أكبر فائدة ممكنة؛

ج. الجهات الحكومية التي تعتمد على القوائم المدققة في أغراض كثيرة، منها التخطيط و الرقابة وفرض

الضرائب و غير ذلك؛

د. المقرضون و البنوك الذين يعتمدون على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة بحيث تساعدهم في التعرف على الوضع المالي للمؤسسة التي تقوم بتقديم قروض أو تسهيلات ائتمانية لهم.

### 2-1-2-3 أنواع التدقيق الداخلي:

حدد الباحثون أنواع التدقيق الداخلي بنوعين هما التدقيق الداخلي المالي (Financial Auditing) والتدقيق الداخلي التشغيلي (أحمد و عبد المغني ، 2006) Operational Auditing وأضاف الدكتور أحمد علي إبراهيم نوعاً ثالثاً هو مراجعة المهام الخاصة (Special Assignments Audit) (Allegrini, Maroco, D'Onza, & Giuseppe, 2003) وقد أضاف البعض لها نوعاً رابعاً وهو تدقيق الالتزام (compliance audit) (Allegrini, Maroco, D'Onza, & Giuseppe, 2003) ويرى الباحث أن النوع الرابع يدخل في إطار النوعين السابقين وهما المالي والتشغيلي وفيما يلي استعراض بشيء من التفصيل لهذه الأنواع:

#### أ- التدقيق الداخلي المالي:

يتضح لنا من استعراض التطور الحاصل على التدقيق الداخلي أن التدقيق الداخلي المالي يعبر عن المدخل التقليدي في التدقيق الداخلي وقد عرفه (أحمد و عبد المغني ، 2006) بأنه " -:الفحص المنتظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى موضوعة مسبقاً" وهذا النوع من التدقيق يشمل نوعين هما التدقيق الداخلي المالي قبل الصرف والتدقيق الداخلي المالي بعد الصرف حيث يشير النوع الأول إلى إحدى مراحل الرقابة الداخلية الذاتية، وذلك بتكليف موظف معين بمراجعة عمل موظف آخر للتحقق من سلامة الإجراءات واكتمال المستندات وموافقة السلطة المختصة على التنفيذ (أحمد و عبد المغني ، 2006).

أما التدقيق بعد الصرف فينفذ حسب خطة التدقيق الداخلي باختيار عينات وفحصها من خلال قسم التدقيق الداخلي وذلك لتتأكد الإدارة العليا من أن العمليات المالية تسير وفق القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها وبما يضمن تحقيق الأهداف (أحمد و عبد المغني ، 2006) ، ويعتبر التدقيق الداخلي المالي أداة هامة تمكن الإدارة العليا من الاطمئنان إلى دقة البيانات المالية وحفظ الأصول والوجود المادي لها وحمايتها من عمليات التلاعب أو الضياع أو الاختلاس.

#### ب- التدقيق الداخلي التشغيلي:

يعتبر التدقيق الداخلي التشغيلي هو المجال غير التقليدي للتدقيق الداخلي، ونشأ هذا النوع كوليد للتطورات التي حدثت في مجال التدقيق الداخلي (محمود ، 2000) ويطلق عليه البعض أسماء أخرى مثل المراجعة الإدارية أو مراجعة الأداء ويسعى هذا النوع من التدقيق الداخلي إلى فحص وتقييم أعمال الشركة ككل لتحقيق الكفاية والفعالية في استخدام الموارد المتاحة وذلك وفق خطة معدة مقدماً ومتفق عليها مع الجهات العليا في الشركة، ويعرف (أحمد و عبد المغني ، 2006) هذا النوع من التدقيق بأنه " الفحص الشامل للوحدة التشغيلية أو المؤسسة ككل لتقييم أنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها

التشغيلي وفقاً لطريقة قياس محددة ضمن الأهداف الإدارية وذلك للتحقق من كفاءة واقتصادية العمليات التشغيلية. "

وقد أشار (العبادي و مصطفى ، 1999) إلى أن التحديات التي تواجه قطاع الأعمال والمنافسة المتزايدة استلزمت من الإدارة العليا أن يكون لديها دائماً معلومات وتصورات حول القضايا التشغيلية بحيث تطمئن إلى مدى نجاح الإدارة في الاستخدام الاقتصادي والكفاء والفعال للموارد، والتزام العاملين بتطبيق السياسات واللوائح المالية والإدارية المحددة من قبل الإدارة العليا بالمؤسسة كأساس لتنفيذ الأعمال في كافة نواحي المؤسسة

وقد بينت إحدى الدراسات التي أجريت في إيطاليا بأن هذا النوع من المراجعة يستحوذ نحو % 34 من الموارد المخصصة لوظيفة التدقيق الداخلي في حين استحوذت وظيفة التدقيق المالي على نحو % 5 فقط من الموارد (Allegri, Maroco, D'Onza, & Giuseppe, 2003) وهذا ، يشير بوضوح إلى أهمية هذا النوع من التدقيق في الدول المتقدمة ويشكل التدقيق الداخلي التشغيلي دوراً استشارياً أميناً للإدارة العليا حيث يقدم المدققون الداخليين لها التقارير التي تخدم جميع المستويات الإدارية بناء على نتائج تدقيقهم والتي تمكن الإدارة من (أحمد و عبد المغني ، 2006) تقييم أداء كل وحدة تشغيلية وفقاً لأهداف الإدارة أو وفقاً لمقياس آخر.

1. الاطمئنان على أن خطط الإدارة شاملة ومتجانسة ومفهومة من قبل المستويات التنفيذية.
  2. الحصول على معلومات موضوعية حول كيفية تنفيذ خطط وسياسات الإدارة في كل الميادين التشغيلية، وحول فرص تطوير الفعالية والكفاءة في تنفيذ الخطط واستغلال الفرص المتاحة.
  3. الحصول على معلومات مناسبة حول جوانب الضعف والقصور في الرقابة الإدارية.
  4. إعادة التأكيد على أن كل التقارير التشغيلية يمكن الاعتماد عليها كأساس للعمل.
- ج- التدقيق الداخلي لأغراض خاصة:

وهذا النوع من التدقيق يتعلق بالتدقيق الذي يقوم به المدقق الداخلي حسب ما يستجد من موضوعات تكلفه الإدارة العليا للقيام بها ويتفق من حيث الأسلوب أو النطاق مع النوعين السابقين ولكنه يختلف من ناحية التوقيت إذ أنه غالباً ما يكون فجائياً وغير مدرج ضمن خطة التدقيق الداخلي ويشمل هذا النوع من التدقيق من وجهة نظر الباحث عمليات التفتيش الفجائية والتي تهدف لاكتشاف الغش أو الفساد وإجراء التحقيقات المتعلقة بهذا الموضوع.

## 2-1-2-4 واجبات المدقق الداخلي:

في السابق، كان التدقيق غالباً ما يقتصر على المحاسبة والخدمات المالية. اليوم، توسعت مجال عملها ليشمل جميع وظائف الشركة. هناك أنواع مختلفة من التدقيق: تدقيق الوظيفة (مراقبة الخدمة)

، تدقيق العمليات (تحليل الإجراء) ، تدقيق الإدارة (تحليل سياسة الشركة) ، تدقيق الشركة (التحكم في الشركة الشركات التابعة) ، مراجعة الإنتاج ، التدقيق التجاري ، التدقيق الضريبي ، المراجعة القانونية ، تدقيق تكنولوجيا المعلومات ، التدقيق الاجتماعي ، اكتساب الشركات أو إعادة هيكلة التدقيق ، إلخ. يتخصص بعض المدققين في قطاع من الأنشطة مثل البنوك أو السوبرماركت أو الاتصالات على سبيل المثال .

يتم تكليف المدقق بإجراء دراسات وتحليلات حول الأداء السليم لخدمات شركة أو خدمة عامة. إنه يستغل البيانات العديدة لجميع الأنشطة ويسعى إلى إبراز المخاطر والعيوب و الاختلالات المحتملة. لا تخط بين الرقابة على التدبير والإدارة. مراقبة الإدارة دائمة وتتألف من تقييم الأداء ووضع التوقعات. يتم التدقيق على أساس مخصص ويتحقق مما إذا كانت الرقابة الإدارية تنتج مؤشرات كافية. تتمثل مهمة المدقق في ضمان فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية الموجودة داخل الشركة (التحكم الإداري ، أمن الكمبيوتر وموثوقية البرامج ، تحسين الموارد البشرية ، حماية البيئة ، إلخ). إنه ينتقد الإجراءات والتنظيم وتدقق لمعلومات والهياكل القائمة.

### 2-1-3 التفتيش العام:

أصل الفعل فتنش بمعنى بحث والتفتيش يعني الطلب والبحث (حافظ، 2010) وفتشت الشيء تفتيشاً بمعنى بحثت فيه، وفتشت في شعر ذي الرمة بمعنى أطلب فيه بيتاً، والتفتيش يعني عند العرب طلب في بحث، الفتش، الضرب والتفتيش: طلب في بحث. ولو نظرنا إلى تعريف مصطلح التفتيش حسب ما جاء في إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة و التدقيق و المراجعة و عمليات التأكيد الأخرى و الخدمات ذات العلاقة على أن التفتيش له مصطلحين هما (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010) :

أ- التفتيش (كإجراء تدقيق) (inspection as an audit procedure) هو فحص السجلات أو المستندات، سواء الداخلية أو الخارجية، الموجودة على شكل أوراق أو بصورة إلكترونية أو أي شكل آخر أو القيام بفحص مادي للأصل.

ب- التفتيش (فيما يتعلق برقابة الجودة) (inspection in relation to quality control) فيما يتعلق بالعمليات المنجزة ، والإجراءات المصممة لتقديم أدلة حول التزام فريق العملية بسياسات و إجراءات رقابة الجودة الخاصة بالشركة (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010).

التفتيش أسلوب رقابي يهتم بفحص الجوانب الشكلية والإجرائية لنشاطات محددة وفقاً لخطة عمل تقود بالنتيجة إلى نتائج ومؤشرات يتم إفراغها في تقارير معينة يشار فيها إلى تقييم أداء ذلك النشاط ومعرفة الجوانب السلبية والإيجابية لمفرداته، ويعتمد التفتيش على حزمة من البيانات والمعلومات التي يتوجب على المفتش تهيئتها ومقاطعتها مع ما يتوفر له من المعلومات وصولاً إلى المؤشرات التي يتم من خلال التحقق لإعداد تقرير معزز بالأدلة والبيانات ويمكن للمفتش أن يعتمد المعايير التالية في تقييم الأداء:

أ- أن تتم المقارنة بين أداء المنظمة الحالي والأداء السابق لفترة محددة كأن تكون شهر، ربع سنوي، نصف سنوي أو سنة.

ب- يمكن أن تتم المقارنة لأداء المنظمة باي منظمة أخرى تقوم بإعمال مماثلة وضمن ظروف متشابهة.

يمكن أن تتم المقارنة على أساس الأداء المخطط له مسبقاً أو الأداء المستهدف مع أداء المنظمة الفعلي والنتائج المتحققة على الأرض.

## 2-1-4 الفرق بين التدقيق الداخلي والتفتيش العام:

يمكن تلخيص اهم الفروقات بين التفتيش و التدقيق في الجدول التالي:

### جدول رقم (01) : أهم الفروقات بين وظيفتي التدقيق الداخلي و التفتيش العام

المهنة	الكفاءة		الأنشطة الأساسية	
	المعرفة	الخبرة الفنية		
<p>المدقق</p> <p>جمع وتحليل العناصر اللازمة لتقييم أداء خدمة أو مشغل والتحقق من مطابقتها للمعايير (التقنية والتنظيمية والمالية ...)</p> <p>والممارسات الجيدة</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>إجراء دراسات أو مراجعات تقييمية لتقييم جودة أداء هيكل مسؤول عن تنفيذ السياسات العامة.</li> <li>إجراء تقييم أو دراسات مستقبلية.</li> <li>تصميم أو تكييف معايير "الجودة" وتعريف مؤشرات الأداء</li> <li>تطوير أدوات لقياس النتائج وإدارة الهياكل.</li> <li>المراقبة والتحليل للتشخيص</li> <li>تشخيص وتحليل نظم تقلم الرعاية الصحية والخدمات والمرافق الطبية والاجتماعية القائمة فيما يتعلق بمؤشرات الأداء.</li> <li>إجراء الدراسات الاستقصائية . كتابة تقرير توافي</li> <li>وضع مقترحات وتوصيات إلى الجهة الراعية.</li> <li>وضع توصيات لتحسين هيكل أو نظام أو إقليم .التممين والتواصل من الدراسات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>البيئة المؤسسة والإدارة: تنظيم وعمل و مهام الخدمات في المجال المعني.</li> <li>خبرة مجالات الصحة الميدانية.</li> <li>المعرفة العامة بالتنظيم: تنظيم وتشغيل المؤسسات والمهن؛ وعملية التخطيط لتوفير الرعاية والخدمات والمرافق الطبية والاجتماعية.</li> <li>المالية العامة وإدارة الميزانية.</li> <li>المعايير والأساليب وأدوات التدقيق.</li> <li>استخدام تقنيات التدقيق التنظيمي.</li> <li>المنهجية المحتملة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>معرفة كيفية تنظيم وتنسيق نظام التدقيق، عن طريق تعبئة الخبرات المطلوبة.</li> <li>إجراء التشخيص / التحليل.</li> <li>تحليل أمر، إعادة صياغته واقتراح مسارات العمل الممكنة والسيناريوهات</li> <li>معرفة كيفية تحليل البيانات القانونية والإحصائية والاقتصادية وما إلى ذلك.</li> <li>استخدام قواعد البيانات العلمية والتقنية والقانونية الفرنسية والدولية.</li> <li>لديهم مهارات الكتابة والرد جيدة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>إظهار الدقة والدقة والموثوقية</li> <li>أن يكون لديهم إحساس بالأخلاقيات واحترام قواعد الأخلاقيات.</li> <li>استخدام حرية التصرف.</li> <li>المهنية. العمل بشكل مستقل</li> </ul>

<ul style="list-style-type: none"> <li>● إظهار الدقة والدقة والموثوقية.</li> <li>● العمل في فريق متعدد التخصصات.</li> <li>● تمثيل الدولة و / أو مؤسستها.</li> <li>● التكيف.</li> <li>● لديهم شعور بالاستماع والحوار</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تحليل ومراقبة المخاطر</li> <li>● تطبيق أساليب التحكم المناسبة. وضع السياق وإشكالية تدخلاته، وتطوير أساليب تدخل محددة.</li> <li>● تحديد واقتراح تدابير وقائية وتصحيحية</li> <li>● تكيف مع البيئة.</li> <li>● جمع ومعالجة المعلومات (بيانات الكمبيوتر، والمقابلات).</li> <li>● كتابة وضمان الأمن القانوني للكتابات</li> <li>● الخبرة وتحليل التعلم في أبعادها التنظيمية والتربوية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● البيئة المؤسسية والإدارية: تنظيم وعمل و مهام الخدمات في المجال المعني.</li> <li>● الإطار القانوني والتنظيمي لمجال التدخل.</li> <li>● منهجية التفتيش والرقابة .</li> <li>● الإجراءات القانونية للتفتيش والرقابة.</li> <li>● المعرفة الفنية والتربوية المتعلقة بمجال التدخل.</li> <li>● الأطر وأفضل الممارسات المتعلقة بمجال التدخل</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● المراقبة التنظيمية والفنية و تحديث للوثائق (الملاحظات، والتطورات العلمية والتقنية والشكاوى...)</li> <li>● التخطيط والتنظيم وإعداد عمليات التفتيش.</li> <li>● تنفيذ عمليات التفتيش والضوابط والزيارات (بما في ذلك الامتثال)، وتحليل الوثائق وفقا للمبادئ التوجيهية للدولة في إطار برنامج أو شكاوى أو بناء على طلب من الكفيل (المحافظ، والإدارة المركزية، وما إلى ذلك)</li> <li>● الترجمة الخطر من حيث الانحراف عن القاعدة، وإطلاق التدخل تكييفها (من المشورة إلى السيطرة إلى الإغلاق الإداري) وإدارة الأجنحة المحتملة الخلاف.</li> <li>● كتابة التقارير و / أو المحاض.</li> <li>● تحديث الملفات و تعليمات.</li> <li>● المشاركة في إدارة الطوارئ.</li> <li>● المشاركة في تقرير النشاط.</li> <li>● متابعة التوصيات والإشعارات الرسمية.</li> <li>● في بعض الحالات، سيطر على مراكز تدريب المدربين، وأقسام التلمذة الصناعية، ووحدات التدريب على التلمذة الصناعية في مجالات التربوية والإدارية والمالية</li> </ul>	<p>المفتش يضمن الامتثال للوائح والممارسات الجيدة في مجال النشاط. تتكيف مع قضايا ومخاطر ذلك</p>
--	--	---	--	--

المصدر : (SCHIK, 2002)

### 3- الدراسة الميدانية:

#### 3-1 عرض وظيفة التدقيق في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

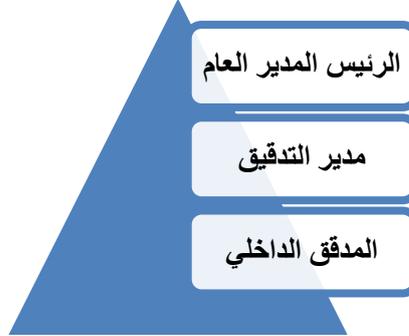
يعتبر التدقيق الداخلي نشاطاً مستقلاً وموضوعياً يوفر لشركة LA CAAT نسبة الثقة في درجة السيطرة على نظام الرقابة الداخلي، ويقدم نصائح حول كيفية تحسينها، ويساعد على خلق قيمة مضافة. تتكون مديرية التدقيق من:

مدير التدقيق ، نائب مدير التدقيق ، مدقق رئيسي، مدققين بمعنى عدد 05 بالمدير.

#### 3-2 تنظيم وظيفة التدقيق داخل CAAT:

تقديم التقارير مباشرة إلى الرئيس والمدير التنفيذي وتحت سلطة المدير المركزي للتدقيق، وتتكون إدارة التدقيق من ثلاثة أقسام فرعية، ومراجعة فنية ومحاسبية وإدارية، وتكون كل شعبة فرعية مسؤولة عن مهام مراجعة محددة، يقوم بها المدققون تحت سلطة نائب المدير الذي يعمل كرئيس للبعثة.

### الشكل رقم (01): مخطط سير التقرير في مديرية التدقيق



المصدر من إعداد الطالب انطلاقاً من تشخيص وضعية التدقيق الداخلي في الشركة من خلال مقابلة مع مدير التدقيق

### 3-3 عرض وظيفة التفتيش في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

يعتبر التفتيش أيضاً نشاطاً مستقلاً وموضوعياً يوفر لشركة LA CAAT نسبة الثقة في درجة السيطرة ليس على نظام الرقابة الداخلي لأنه من تخصص المدققين، وإنما يقدم نصائح حول تصحيح الأخطاء، ويساعد على خلق قيمة مضافة.

بالنسبة للمهام في المفتشية العامة هناك مفتشيات عادية حسب البرنامج السنوي المعد و الموافق عليه من طرف الرئيس المدير العام حيث تتخللها بعض المهام الخاصة و التي تتعلق بالسرقة و هناك أيضاً مهام خاصة تأكيدية لحالات الغش من عدمها أيضاً هناك مهام خاصة و التي تتمثل في حل النزاعات أو سوء تفاهم بين الموظفين، حيث أن للمفتش سلطة العقاب بينما هي ليست موجودة عند المدقق. يقوم المفتش المحلي بتقديم التقارير مباشرة إلى المفتش الجهوي وهذا تحت سلطة المفتش العام و بدوره المفتش العام يعد ملخص عن التقارير المقدمة من طرف المفتشين إلى الرئيس المدير العام، وتتكون المفتشية العامة من خمس مفتشيات جهوية و كل مفتشية تنقسم إلى فرعين، تفتيش فني وتفتيش محاسبي وإداري، حيث تكون المهام فردية يعني أن كل مفتش مهمة على حدى كما هو مبين في الشكل الموالي:

### شكل رقم (02) : يوضح مخطط سير التقرير في المفتشية العامة



المصدر من إعداد الطالب انطلاقاً من تشخيص لوضعية التدقيق الداخلي في الشركة من خلال مقابلة مع المفتش العام  
3-3 وصف منهجية الدراسة:

سننظر في هذا البند أولاً إلى أهم الفرضيات التي تنتظر منا الإجابة عنها في الجانب التطبيقي، حيث أن مصدر هذه الفرضيات أتينا به من الجانب النظري، لذلك سنحاول من خلال طرحها، التأكد من صحتها أو خطئها مستعينين بالدراسة الميدانية.

### 3-3-1 الإطار المنهجي العام:

أ. الفرضية الرئيسية:

ف1. لا يوجد دور فعال لوظيفتي التدقيق الداخلي والتفتيش في تفعيل نظام الرقابة الداخلي في إطار COSO عند مستوى معنوية  $\alpha = 0,05$ .

ب. الفرضيات الجزئية:

ف2. (H0) لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للوظيفتين على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية عند مستوى معنوية  $\alpha = 0,05$ ؛

ف3. (H0) لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاستقلالية على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية عند مستوى معنوية  $\alpha = 0,05$ ؛

ف4. (H0) لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للخبرة والكفاءة على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية عند مستوى معنوية  $\alpha = 0,05$ ؛

ف5. (H0) لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام كل من المدقق الداخلي و المفتش برفع التقارير الموضوعية على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية عند مستوى معنوية  $\alpha = 0,05$ ؛

ف6. (H0) لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمتابعة التقارير على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية عند مستوى معنوية  $\alpha = 0,05$ ؛

ف7. لا توجد فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مخرجات وظيفتي التدقيق الداخلي و التفتيش عند مستوى معنوية  $\alpha = 0,05$  وذلك في العناصر التالية: الاستقلالية، الخبرة والكفاءة، رفع

التقارير و أخيراً متابعة التقارير؛

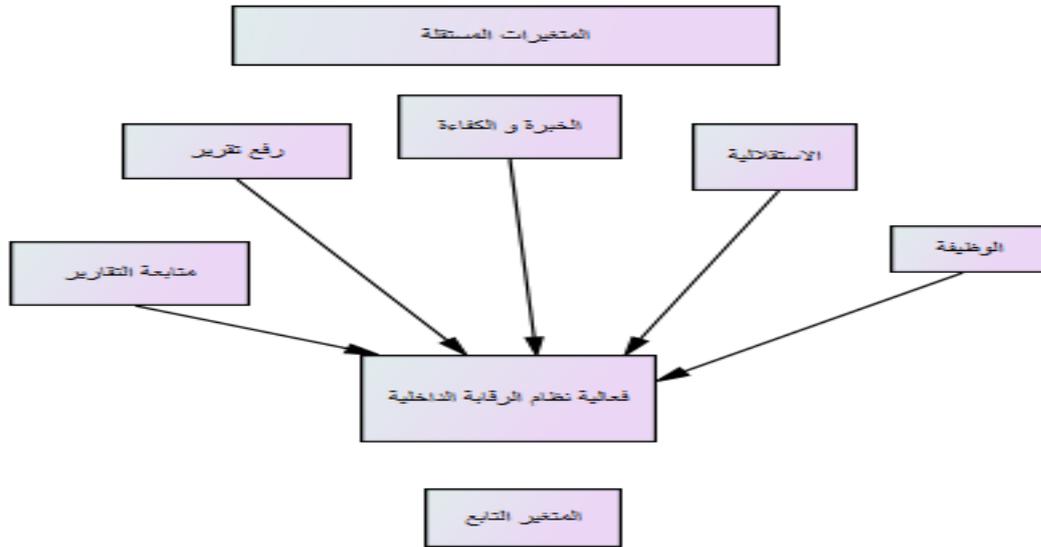
يتعلق موضوعنا بدراسة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO بين وظيفتي التفتيش و التدقيق الداخلي، و لاكتشاف طبيعة و مكونات هذه العلاقة نستعين بالمقاربة الكيفية ثم الكمية، وتتضمن المقاربة الأولى

مجموعة من الإجراءات التي تسمح لنا بتحديد مكونات النظام الرقابة الداخلي من خمسة زوايا ، ومن خلال هذا استخدمنا تقنية الانحدار الخطي المتعدد *La Régression linéaire Multiple* وذلك لاختبار الفرضيات الجزئية الخمسة ، واختبار الفرضية الجزئية السادسة تم استخدام تحليل التباين . *Analyse de la variance*

### 2-3-3 تشخيص النموذج:

بعد ان تم تحديد مشكلة الدراسة، و أسئلتها الفرعية وفرضياتها ، قام الطالب بتطوير وصياغة فقرات الاستبيان بما يعكس و متغيرات الدراسة و هذا حسب النموذج أسفل الفقرة الذي يبين لنا المتغيرات المستقلة و المتمثلة في الوظيفة، الاستقلالية ، الخبرة و الكفاءة، رفع التقرير و متابعة التقرير أما المتغير التابع فعالية نظام الرقابة الداخلية.

### شكل رقم (03): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثان.

### 3-2-3 أدوات الدراسة:

#### أولاً: الانحدار الخطي المتعدد

هو أداة رياضية تستخدم لتقدير العلاقة بين متغيرين أو أكثر، أحد هذه المتغيرات يسمى متغيراً تابعاً *variable dépendante* وهو الذي تتأثر قيمته في حالة تغير قيمة المتغير المستقل ويسمى بالمتغير الدال، والآخر يسمى بالمتغير المستقل *variable indépendante* وهو يؤثر في قيمة المتغير التابع عند تغييره ويسمى بالمتغير المفسر (بداوي، 2017).

#### ثانياً : تحليل التباين *Analyse de la variance ANOVA*

يستخدم أسلوب تحليل التباين في اختبار فرض تساوي متوسطات عدة مجتمعات ضد فرض عدم تساويها، ويتضح مدى أهمية هذا الأسلوب في اختبار فرض وجود الاختلاف من عدمه، وهو تعميم لاختبار t الذي يستخدم بين مجموعتين فأن تحليل التباين يوفر الجهد والوقت (اسماعيل و آخرون، 2010).

### ثالثا: جمع البيانات:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة ، وعرض هذه الحالة في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، وانطلاقا من الإشكالية العامة وللتأكد من صدق الفرضيات أو نفيها ، قام الطالب باختبار أداة الاستمارة في هذه الدراسة .

### الفرع 01: الاستبيان

في هذه المرحلة حاولنا قد الإمكان تصميم الأسئلة بصفة بسيطة و قابلة للفهم من قبل من يقرؤها و من اجل الحصول على إجابات واضحة و دقيقة و هذا لمعرفة المسبقة بكل المدققين والمفتشين في الشركة ، و فيما يلي المحاور الرئيسية في الاستبيان:

**القسم الأول:** يحتوي على الخصائص العامة لعينة الدراسة

**القسم الثاني:** يتكون من ستة مجالات تتناول نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO بين وظيفي التفتيش و التدقيق الداخلي دراسة حالة CAAT وتم الاعتماد على المحاور الأولى الخمسة في الاستبيان لدراسة التأثير و أما المحور السادس لدراسة الفروق الجوهرية

**المحور الأول:** يوضح مدى تأثير الوظيفة على فعالية نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO وتتكون من 9 فقرات

**المحور الثاني:** يوضح مدى تأثير الاستقلالية على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO و يتكون من 9 فقرات

**المحور الثالث:** يوضح مدى تأثير الخبرة و الكفاءة على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO و يتكون من 6 فقرات

**المحور الرابع:** يوضح مدى تأثير التزام كل من المدقق و المفتش برفع التقارير الموضوعية على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO و يتكون من 8 فقرات

**المحور الخامس:** يوضح مدى تأثير متابعة التقارير على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO و يتكون من 4 فقرات

وقد كانت إجابات كل فقرة و فق مقياس ليكرت الثلاثي:

**الجدول رقم(02): إجابات كل فقرة و فق مقياس ليكرت الثلاثي**

التصنيف	تأثير هام جدا	تأثير هام	لا يوجد تأثير
النقاط	3	2	1

**الفرع 02: مجتمع وعينة الدراسة**

يشتمل مجتمع الدراسة على جميع وحدات التدقيق و التفتيش في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT و البالغ عددهم 24 ، 5 مدققين بما فيهم المدير و 19 مفتش بما فيهم المفتش العام حيث تم استخدام المسح الشامل ، و تم إرسال الاستبيان للمجتمع ككل في الشركة و هذا بسبب أنهم زملاء المهنة و قد تم الإجابة على كل الاستبيانات بكل شفافية .

### الفرع 03: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة الميدانية التي قمنا بها في:

أ. **الحدود المكانية :** تعلقت الدراسة بالفئات المحددة في مجتمع الدراسة، و التي تنشط في كل من مدينة الجزائر بفرعيه، مدينة عنابة ، مدينة وهران و أخيرا مدينة الاغواط و هذا كله كان بإرسال الاستبيان عن طريق الانترنت و استلامه أيضا و بالاتصال بالهاتف أحيانا و هذا بكونهم في مهمات رسمية أما في مدينة الاغواط فكان الاتصال مباشرة بهم و منحهم الاستمارة يد بيد والحصول على الإجابة في نفس اليوم

ب. **الحدود الزمنية :** مضمون و نتائج الدراسة الميدانية مرتبطة بالزمن الذي أجريت فيه الدراسة وهو شهر أبريل من سنة 2018.

### رابعا: خصائص العينة

سنحاول التطرق إلى خصائص العينة فيما يلي:

أظهر تحميل الخصائص الشخصية أن العينة تتسم بمجموعة من الخصائص من حيث الخبرة، المهنة، والجدول التالي يوضح العدد والتكرار النسبي للعينة حسب الخصائص الشخصية:

### جدول رقم (03): وصف عينة الدراسة حسب الوظيفة

الخاصية	التقسيم	العدد	التكرار النسبي%
الوظيفة	مفتش	19	79,17%
	مدقق	05	20,83%
المجموع		24	100%

المصدر: من إعداد الطالب استنادا لنتائج الاستبيان

يبين الجدول أعلاه أن نسبة 79,17 % من مجتمع الدراسة هم مفتشون و 20,83 % هم مدققين وهذا راجع لطابع الشركة لكونها شركة مالية.

### جدول رقم (04): وصف عينة الدراسة حسب الخبرة

الخاصية	التقسيم	العدد	التكرار النسبي%
الخبرة	اقل من 05 سنوات	00	00
	من 05 سنوات إلى 10 سنوات	17	70,83%
	اكثر من 10 سنوات	07	29,17%
المجموع		24	100%

المصدر من إعداد الطالب استنادا لنتائج الاستبيان

يبين الجدول أعلاه الخبرة كل من المدققين الداخليين و المفتشين نجد أن نسبة 70,83 % ذو خبرة ما بين 05 و 10 سنوات هذا راجع لحدثة توظيفهم في المهنة سواءا التفتيش او التدقيق الداخلي أي يرجع إلى الفصل الرابع لسنة 2010 و الفصل الأول لسنة 2011 و هذه المدة كانت عبارة عن مدة التكوين في النظري و التطبيقي و بداية المهنة في افريل 2011 أما نسبة 29,17% فكانت لذوي الخبرة لأكثر من 10 سنوات هذا ما ساعدا على كسب الخبرة و الحنكة في هذا المجال

### 3.5.3 الاختبارات والأدوات الإحصائية:

قام الطالب بإجراء الاختبارات الإحصائية قصد إعطاء الدراسة اكبر قدر من الموثوقية، كما استخدم أدوات إحصائية لتحليل الاستبيان.

#### الفرع 01: الاختبارات الخاصة بأداة القياس (الاستمارة)

من اجل إعطاء الدراسة اكبر قدر ممكن من الثقة، وإمكانية ارتباطها بمفهوم الدراسة نعتمد على:

#### أولاً: صدق الأداة Validité d'instrument

يهدف التأكد من مدى صدق أداة القياس، والتأكد من أن العبارات التي تتكون منها فقرات الاستبيان يمكن أن تؤدي إلى جمع البيانات بدقة عرض الطالب أسئلة الاستبيان على مجموعة من الأساتذة قصد تحكيمه.

#### ثانياً: ثبات الأداة Réabilité d'instrument

ولاختبار مدى ثبات النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام أداة القياس، ثم حساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Coefficient Alpha) لجميع أقسام الاستبيان، للتأكد من درجة ثقة أداة القياس، والذي كانت نتيجة (0.744) للأداة ككل ، النتائج مفصلة في الجدول رقم (04)، وتعتبر هذه النسبة لا بأس بها وصالحة لاستكمال عملية التحليل الإحصائي.

#### الجدول رقم (05): معامل كرونباخ ألفا لأقسام الدراسة وللأداة ككل ( الاستبيان الأول)

الرقم	رقم الفقرات	عنوان المحور	قيمة ألفا كرونباخ

0.370	ما درجة تأثير الوظيفة على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وفق اطار COSO	9-1	1
0.719	ما درجة تأثير الاستقلالية على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وفق اطار COSO	9-1	2
0.839	ما درجة تأثير الخبرة والكفاءة على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وفق اطار COSO	6-1	3
0.558	ما درجة تأثير التزام كل من المدقق و المفتش برفع تقرير موضوعي و واضح على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وفق اطار COSO	8-1	4
0.990	ما درجة تأثير متابعة التقارير واضح على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وفق اطار COSO	4-1	5

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج SPSS.

### الفرع 02: الأدوات الإحصائية المستخدمة

تم استخدام برنامج SPSS (نسخة 22) بالإضافة إلى برنامج Excel في تحليل البيانات، وتمشيا مع أهداف الدراسة، فقد استخدم الطالب أدوات إحصائية نذكر منها:

- 1- مقاييس الإحصاء الوصفي، وذلك لوصف مجتمع الدراسة، وإظهار خصائصه، الاعتماد على النسب المئوية، والتكرارات، والإجابة على فرضيات (الدراسة، وترتيب متغيراتها حسب أهميتها النسبية).
- 2- اختبار الثبات (Réhabilité-test): والمتمثل في حساب معامل كرونباخ ألفا (cronbach-alpha)، بهدف التحقق من الترابط الداخلي لمجالات الدراسة وللاستبيان ككل؛
- 3- تقنية الانحدار الخطي المتعدد La Régression linéaire Multiple؛
- 4- تحليل التباين.

### 3-4 تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

في هذا المبحث سنبدأ بتطبيق الأدوات الإحصائية سالفة الذكر لتحليل الاستبيانات و استخلاص النتائج من خلال ما يلي:

### 3-4-1 اختبار الفرضيات

الفرع الاول: اختبار الفرضية الرئيسية: والتي تنص على ما يلي:

" لا يوجد دور فعال لوظيفتي التدقيق والتفتيش في تفعيل نظام الرقابة الداخلي في اطار COSO عند مستوى معنوية  $\alpha=0,05$ ."

لاختبار هذه الفرضية نستخدم تقنية الانحدار الخطي المتعدد كما أسلفنا ذكره، بعد تشغيلنا لبرنامج spss تحصلنا على الجدول الآتي:

### الجدول رقم (06): تحليل التباين الاحادي ANOVA

		متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	النموذج
1	الانحدار	,882	5	4,408	
	البواقي	,070	15	1,045	

	المجموع	5,452	20		
--	---------	-------	----	--	--

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج SPSS.

صياغة الفرضية الاحصائية تكون كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: \text{نموذج الانحدار غير معنوي} \\ H_1: \text{نموذج الانحدار معنوي} \end{cases}$$

بمأن  $\alpha = 0.05 < sig = 0.00$  لذلك نرفض الفرضية ( $H_0$ ) ونستدل على معنوية نموذج الانحدار، وبالتالي نرفض الفرضية " لا يوجد دور فعال لوظيفتي التدقيق والتفتيش في تفعيل نظام الرقابة الداخلي في اطار COSO عند مستوى معنوية  $\alpha = 0,05$ "، ونقبل بالفرضية البديلة والتي تنص على " وجود دور فعال لوظيفتي التدقيق والتفتيش في تفعيل نظام الرقابة الداخلي في اطار COSO عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ ".

الفرع الثاني: اختبار الفرضيات الجزئية:

أولاً: الفرضيات الخمسة الأولى

بعد تشغيلنا لبرنامج spss تحصلنا على الجدول الآتي:

جدول رقم (07) : يوضح المعاملات المعيارية

المدلولة	قيمة T	المعاملات المعيارية		المعاملات الغير معيارية	النموذج
		Bêta	الفرق القياسي		
,543	,623		1,051	,654	1 القيمة
,852	-,190	-,027	,170	-,032	الوظيفة
,318	1,033	,122	,205	,212	الاستقلالية
,980	,026	,003	,146	,004	الخبرة و الكفاءة
,684	,415	,052	,150	,063	رفع التقارير
,000	6,438	,919	,075	,482	متابعة التقارير

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج ESPSS.

يمكن تشكيل معادلة الانحدار المتعدد والتي تكون كما يلي:

$$Y = 0.654 - 0.032x_1 + 0.212x_2 + 0.004x_3 + 0.063x_4 + 0.482x_5$$

كل المتغيرات لها علاقة طردية مع المتغير التابع عد المتغير المستقل الأول ( الوظيفة) الذي له علاقة عكسية ، ولدراسة اختبار الفرضيات الجزئية نجد أن جميعها غير معنوية ( $sig > \alpha = 0.05$ ) عدا المتغير الخامس ( $sig = 0.00 < \alpha = 0.05$ ) معنوي .

لكن بما أن الطالب استخدم طريقة المسح الشامل فلا داعي لاستخدام المعنوية ( الخطأ هنا غير موجود وطريقة المعاينة غير عشوائية) فنكتفي بدراسة نوع العلاقة وقوتها.

فاختبار الفرضيات الجزئية يكون كما يلي:

- ف1: وجود تأثير سلبي بين الوظيفة و فعالية النظام الرقابة الداخلي.
- ف2: وجود تأثير إيجابي بين الاستقلالية و فعالية النظام الرقابة الداخلي.
- ف3: وجود تأثير إيجابي بين الخبرة والكفاءة و فعالية النظام الرقابة الداخلي.
- ف4: وجود تأثير إيجابي بين إعداد التقارير و فعالية النظام الرقابة الداخلي.
- ف5: وجود تأثير إيجابي بين متابعة التقارير و فعالية النظام الرقابة الداخلي.

تحليل الفرضية الأولى و لماذا الوظيفة لها علاقة عكسية مع فعالية نظام الرقابة الداخلية وفق اطار COSO وهذا انه كلما زادت أهمية او قيمة فعالية نظام الرقابة الداخلية كلما قلت أهمية الوظيفة يعني أن المؤسسة متحكمة جيدا في النظام ككل و بالعكس اذا زادت قيمة او أهمية الوظيفة و كان الاعتماد الكلي عليها فان المؤسسة تستعين بالوظيفة من اجل تفعيل الإجراءات الغير مطبقة و أيضا يكون دور الوظيفة هو دور نظام الرقابة بشكل أساسي

ثانيا: الفرضية السادسة : والتي تنص كما يلي:

" لا توجد فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مخرجات وظيفتي التدقيق - التفتيش والاستقلالية والخبرة و الكفاءة و رفع التقارير و متابعة التقارير" عند مستوى معنوية  $\alpha = 0,05$ ، لاختبار هذه الفرضية نستخدم تحليل التباين ANOVA

الجدول رقم (08): تحليل التباين الأحادي ANOVA

		معدل الحرية	متوسط المربعات	معمل فيشر	المدلولية.
x2	بين المجموعات	5	,047	76,238	,000
	داخل المجموعات	15	,001		
	المجموع	20			
x3	بين المجموعات	5	,748	8,411	,001
	داخل المجموعات	15	,089		
	المجموع	20			
x4	بين المجموعات	5	,089	15,952	,000
	داخل المجموعات	15	,006		
	المجموع	20			
x5	بين المجموعات	5	3,587	215,214	,000
	داخل المجموعات	15	,017		
	المجموع	20			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج ESPSS.

ويمكن صياغة الفرضية الإحصائية كما يلي:

$H_0: \mu_1 = \mu_2 = \mu_3 = \dots \mu_k$  ، عدم تساوي متوسطين على الأقل:  $H_1$  ،  
 بمقارنة قيمة المدلولية  $sig$  و  $\alpha = 0.05$  نستخلص أن كل المتغيرات الشخصية يوجد بها فروقات  
 مع  $X_1$  (رفض  $H_0$ ) و قبول  $H_1$  فد أن هناك فروقات جوهرية ذات دلالة احصائية بين مخرجات  
 وظيفتي التدقيق - التفتيش و الاستقلالية والخبرة و الكفاءة و رفع التقارير و متابعة التقارير عند  
 مستوى.

#### 4-الخاتمة

من خلال هذه الدراسة والتمثلة في "نظام الرقابة الداخلية وفق اطار COSO بين وظيفتي التفتيش  
 و التدقيق الداخلي دراسة حالة CAAT " قمنا بمعالجة الإشكالية الرئيسية والتي تتمثل في: ما هو دور  
 وظيفتي التفتيش و التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية وفق اطار COSO؟  
 وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- إن كل من وظيفة التدقيق الداخلي و التفتيش ما هما إلا أداة من أدوات الرقابة الداخلية، حيث  
 يقوم كل من المدقق و المفتش و من خلالها بتقييم واختبار مدى تماشي النظام الذي تسير عليه  
 المؤسسة مع متطلبات الإدارة، والعمل على تحسينه من خلال التوصيات و الاقتراحات التي يقدمانها  
 لها؛
- تعمل استقلالية الوظيفتين على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وخاصة إذا كانت الوظيفتين  
 تابعتين لأعلى سلم إداري و غير خاضعة لسلطة الإدارات الفرعية او التنفيذية مع تحديد مهام  
 وصلاحيات هذا القسم بشكل موضوعي وواضح؛
- الخبرة وكفاءة للمدققين و المفتشين لها أهمية في تحسين نظام الرقابة الداخلية، لأن الخبرة  
 والمؤهلات العلمية والتدريب المستمر في مجال العمل يساعدهم على تمييز مؤشرات الغش والتلاعبات  
 واكتشاف أوجه القصور في النظام الساري في المؤسسة والعمل على تحسينه؛
- التزامهم برفع التقارير الموضوعية و الواضحة لها تأثير على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية  
 وخاصة إذا كان هذا التقرير يحتوي على مجموعة قيّمة من الخدمات الاستشارية مع اقتراحات حلول  
 وبدائل لنقاط الضعف في هذا النظام؛
- لمتابعة التقارير لها أهمية في تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية، لأنها تضمن تطبيق  
 التوصيات و الاقتراحات المقدمة مع معاقبة كل من لم يطبق الإجراءات و هذا خاص بالمفتشين.

قائمة المراجع:

Allegrini, Maroco, D'Onza, & Giuseppe. (2003). Internal Auditing and Risk Assessment in Large Italian Companies an Empirical Survey (Vol. 1).  
Mémento d'audit interne « méthode de conduite d'une .(2002) .PIERRE SCHIK .paris: Organsation .mission

- الاتحاد الدولي للمحاسبين. (2010). المعايير الدولية لرقابة الجودة و التدقيق و المراجعة و عمليات التأكيد الأخرى و الخدمات ذات العلاقة. الأردن.
- العبادي، و راشد مصطفى . (يناير، 1999). تطور المراجعة الداخلية بين النظرية والممارسة العملية في ضوء التحديات الإقتصادية والإجتماعية التي تواجه الوحدات الإقتصادية دراسة ميدانية. المجلة العلمية للقتصاد والتجارة(1)، 634.
- . الرياض: العبيكان.spssالفقي اسماعيل، و آخرون. (2010). التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج محمد العمري أحمد ، و فضل عبد الفتاح عبد المغني . (2006). مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 2(3)، 348.
- محمد بداوي. (2017). الإحصاء الإستدلالي. الجزائر: دار هومة.
- نعمان حافظ. (2010). التفتيش الإداري. مصر: طباعة ماجدة محسن.
- يوسف الكاشف محمود . (أكتوبر، 2000). نحو إطار متكامل لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة. المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، 1(4)، 102.